فوق الطاولة

هني الحمدان

عندما يكون أستاذ الجامعة فاسداً

تتسابق الجامعات على مستوى العالم تجاه تسجيل أعلى نقاط المرموقية والسمعة العلمية المتقدمة والتقيد التام بالأنظمة لإظهار صورتها دائما بأنها نبع العلم ونهل المعارف والسمعة العطرة ليس فقط لمحددات نواظم عملها وأنشطتها بل تحلّي كوادرها وأساتذتها ككل بالعلمية والحرص الكبير على مكانتهم أولاً وسمعة الجامعة ثانياً.. فالوصول إلى هدف المرموقية يتطلب حلولاً إستراتيجية وتكتيكية بهدف التخلص من أي رواسب، لتتمكن الجامعات من الدفع بذاتها نحو مواكبة كل ما هو جديد، بدلاً من التأرجح في دائرة المستحيل.

مصطلح ظهر مؤخراً وعملت بمقتضاه العديد من الجامعات على مستوى العالم، يتجلى قوامه بالتسابق في قطاع التعليم العالي نحو بناء السمعة والمكانة الأكاديمية وغيرهما من مسائل تحقق الجودة في سلك التعليم العالي، ويحمل هذا المصطلح بمدلولاته الواسعة العديد من المؤشرات البالغة الأهمية ومنها العراقة، والسمعة الأكاديمية، والتميز في التعليم والبحث العلمي، والتميز في قياداتها الأكاديمية والفكر الاستشرافي، والتميز أيضاً بنوعية مخرجاتها وخريجيها.

ونطرح السؤال الأهم: أين موقع جامعاتنا بشقيها الحكومي والخاص..؟ هل تسعى إلى المرموقية وتحقيق السمعة العلمية العالية..؟ ما خططها وأساليب وآليات ذلك..؟

ملايين الليرات تصرف على ميزانيات التعليم العالي وجامعاته، فهل المخرجات يا ترى توازي قيم تلك الميزانيات التي تم صرفها؟ بمعنى هل أوجدت إدارات الجامعات البيئة المناسبة للإبداع والريادة وتحقيق كل ما يسهم في الوصول إلى المرموقية المبتغاة؟

للأسف لم تعر الجامعات بعد تلك الأهداف المهمة أي اعتبار، تعمل وتسير وفق نظام دوائر خماساتية أو قطاع خدمات وظيفية، أساتذها غير مكترث بما حصل أو يحصل، لا يعير اهتماماً للبحث العلمي والإبداع، ولا إلى سمعة الجامعة والمستوى العلمي، من باب كلنا بشر وكلنا يعاني ظروفاً صعبة، متناسياً ذاك الأستاذ دوره ومركزه وأهميته التي يجب أن يحرص كل الحرص على السير للوصول إلى مستوى المكانة العالية والسمعة العطرة.

من المخجل حقاً أن نسمع بين فترة وأخرى عن قصص مشينة تجري أحداثها في جامعاتنا مراكز العلم ومناهل المعرفة، أبطالها أساتذة على درجة علمية متقدمة، لكنهم متأخرون بمستوى درجة أخلاقهم، حيث الانحطاط والسوقية ونزع كل ما يضفي صفة على دكتور الجامعة، أمور يندى لها الجبين خجلاً، أن يضع دكتور جامعة بموقع مغازلة لإحدى طالباته، متغزلاً ومتلفظاً بكلمات سوقية غير أخلاقية، يكفيه شرفاً أن تستطيع طالبة عمرها أقل من عمره بضعف أو أقل أن تجعله يتقوه بكلمات لا تليق أو تجره لأفعال مشينة..!

بعيداً عن أي حادثة بعينها... هل الجامعة بمنأى عما يجري من تدهور خلقي وعلمي لكوادرها.. فهي من وضعتهم في قائمة العلم وأعطتهم المكانة والموقع العلمي وربما الإداري لبعضهم...؟!

ما من محددات أخرى تضعها الجامعات أيضاً، فالولاءات وشراء الأشخاص والذم ورسائل «الدكترة» لا تكفي، ولا ضير بمعرفة كينونات هذا الشخص الذي سيقود دفة تعليم جيل كامل، ما فائدة تسيده وإعطائه مكانة ما وقراراً ما إذا كان فاسداً وغير مؤهل أخلاقياً ليكون قائداً ومربياً بحق..؟

هل تقدر جامعاتنا على الإلحاق بركب تحقيق المكانة العالمية وكل ما تعزز المرموقية بمؤشراتها وكوادرها التدريسية لكي تبقى منارات نفاخر بها العالم في ظل تطلعات كبيرة تجاه مخرجات تحقق الفائدة وتكون نواة لحلول متنوعة للعديد من الإشكالات، وتعطي فوائد من اعتمادات وموازنات مالية كبرى تصرف كل عام..؟!

نقاش موسع في الحكومة حول أنظمة الحوافز ومتابعة لواقع أملاك الدولة المؤجرة

الحكومة توجه بتعزيز مخزون القمح وصك تشريعي حول إدخال الذهب الخام وإخراج الذهب السوري المشغول

الوطن

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على الخطة الإنتاجية الزراعية لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤، التي تضمنت استثمار المساحات القابلة للإنتاج الزراعي بكل أصنافه وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية، وفي مقدمتها القمح، والاعتماد على الإمكانات المحلية لتوفير مستلزمات الإنتاج. كما تضمنت الخطة، التركيز على زراعة المحاصيل البقولية وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية من الذرة الصفراء وفول الصويا، لتخفيف استيراد هذه المواد، والتوسع ببرنامج الإدارة المتكاملة للأسمدة، والاستفادة من الميزات التفضيلية الممنوحة للقطاع الزراعي، لتشميل عدد كبير من المشروعات ببرنامج تخفيض أسعار الفائدة ومنها تسويق الإنتاج الزراعي، إضافة إلى الاستمرار بتقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج الزراعي للمحاصيل الإستراتيجية المستلمة من الجهات العامة، وكذلك الاستمرار بتقديم الدعم للمنتج النهائي.

وأقرت مجلس الوزراء خلال جلسته حيزاً واسعاً من النقاش حول أنظمة الحوافز والخطوات المتخذة لاستكمال إنجازها في مختلف الجهات العامة، بما يحقق مصلحة العمال، ويسهم في تحسين وضعهم المعيشي بالتوازي مع زيادة الإنتاجية والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة، واستعرض المجلس الجهات التي انتهت من وضع أنظمة الحوافز، مؤكداً إنجاز أنظمة الحوافز في جميع الجهات العامة مع بداية الشهر القادم.

ووافق المجلس على العقد المتعلق باستكمال أعمال مشروع إعادة تأهيل وترميم مركز نصيب الحدودي، حيث وجه رئيس مجلس الوزراء بتكثيف جهود كل الجهات المعنية وشركات الإنشاءات العامة للإسراع بإنجاز خطة تأهيل المعبر وفق البرامج الزمنية المحددة.

وأكد المهندس عرنوس استكمال تركيب منظومة تتبع حركة السيارات الحكومية GPS، بهدف ضبط حركة الآليات والحد من الهدر بالمحروقات، لافتاً في سياق آخر إلى أهمية المتابعة المستمرة لواقع أملاك الدولة المؤجرة، وإعداد رؤية متكاملة لاستثمارها بالشكل الأمثل.

ووافق المجلس على مقترحات الجهاز المركزي للرقابة المالية، المتعلقة بالتدقيق على الجهات العامة ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي، بخصوص التعامل مع المنح والإعانات والهبات والسلف التي حصلت عليها، وفق القوانين والأنظمة النافذة وبما يضمن تحقيقها الغاية المرجوة منها، والحد من أي خلل في التعاطي مع هذه الإعانات.

وناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي المعد لحالات إدخال الذهب الخام لكل من السوريين والأجانب، وإخراج الذهب السوري المشغول، وذلك بهدف تعزيز واردات الخزينة من القطع الأجنبي، ودعم وتنشيط عمل ورشات الصياغة وصناعة المجوهرات وتشغيل اليد العاملة السورية، وتنظيم عمليات إدخال الذهب الخام وإخراجه.

وطلب المجلس من الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز المخازين من مادة القمح لفترات مناسبة، بهدف تعزيز الأمن الغذائي، ووافق على وضع طابع المجهود الحربي بالتداول، نظراً لإعادة طباعته على ورق يتضمن مواصفات حماية جديدة، كما وافق على تمديد العمل بالقرار المتعلق بأسعار شراء الكهرباء المنتجة من مشروعات الطاقات المتجددة حسب مصدر الطاقة.

ووافق مجلس الوزراء على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

توقيع عقد مقايضة لتأمين ٥٠ ألف طن من سماد اليوريا والسعر سيرتفع إلى ٥ ملايين ليرة للطن الواحد

عبد الهادي شباط

كشف مصدر رسمي في القطاع الزراعي لـ«الوطن» عن توقيع عقد لتأمين ٥٠ ألف طن من سماد اليوريا عبر نظام المقايضة مع دولة صديقة على أن يتم التصديق على العقد من اللجنة الاقتصادية ورئاسة مجلس الوزراء، وأن تصل أول باخرة تنقل الأسمدة مع بداية الشهر المقبل تشرين الأول وأن ينتهي وصول كامل الكمية قبل نهاية العام الجاري.

بينما بين أنه على التوازي لذلك أخفق الإعلان أمس عن عقد آخر لتأمين ٥٠ ألف طن من أسمدة اليوريا عبر الشراء المباشر خارج نظام المقايضة وأنه سيتم العمل على تأمين المزيد من الكميات من الأسمدة اللازمة لزراعة الحبوب عبر العمل على مختلف أنظمة المقايضة أو الشراء.

بينما توقع أن يتم رفع سعر طن سماد اليوريا لأكثر من ٥ ملايين ليرة بدلاً من ٣ ملايين ليرة (آخر سعر تم بيع طن سماد اليوريا به) بسبب ارتفاع التكاليف وهو سعر أقل بكثير من الأسعار في السوق السوداء التي تصل لأكثر من ١٢ مليون ليرة لطن سماد اليوريا.

وتفيد وزارة الزراعة أن حاجة الخطة الزراعية لزراعة الحبوب للموسم المقبل حسب تقديرات وزارة الزراعة بحاجة لنحو ١٠٠ ألف طن من أسمدة اليوريا وأن هناك حوارات مع دول صديقة لإبرام عقود مقايضة لتأمين بقية احتياجات المحاصيل الزراعية إضافة للكميات التي يتم استجرارها محلياً من معمل

الأسمدة علماً أنه قبل سنوات الأزمة كانت احتياجات المحاصيل الزراعية من الأسمدة تتجاوز ١٥٠ - ٢٠٠ ألف طن، ويجمع العاملون في القطاع الزراعي على أن توفر مستلزمات الإنتاج وتخفيض أسعارها هما من أكبر المشكلات التي تواجه العمل الحكومي وتهدد بتراجع الإنتاج الزراعي خاصة أن الكثير من الفلاحين لم يعودوا قادرين على تأمين هذه المستلزمات جراء ارتفاع أسعارها خاصة في السوق السوداء التي يستغلها العديد من (السماسرة والتجار).

وحسب تجربة المقايضة لتأمين أسمدة اليوريا عبر مقايضتها بالفوسفات التي يتوفر منها كميات مهمة محلياً كانت تصل أسمدة اليوريا ضمن بواخر (دوغما) يتم العمل على تفريغها وتعبئتها بأكياس من سعة ٥٠ كغ بوساطة وحدات تعبئة خاصة ويتم تحميلها بالشاحنات وتوزيعها على فروع المصرف الزراعي في المحافظات.

في ثاني أيام المؤتمر الخمسين الاستثنائي لـ«فيا آراب»

الخليل لـ«الوطن»: العلاقات السياسية الجيّدة بين الدول مقدمة لعلاقات اقتصادية أفضل

المصري لـ«الوطن»: الميزان التجاري بين سورية وأميركا اللاتينية لمصلحة الأخيرة وطالبنا بتصدير صناعاتنا إليها

جلنار العلي

عرض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل في ثاني أيام المؤتمر الاستثنائي الخمسين لاتحاد المؤسسات العربية في دول أميركا اللاتينية «فيا آراب»، واقع الاقتصاد السوري ومكامن القوة فيه خلال عقدين من الزمن، أي ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٣.

معدلات نمو قوية

وأوضح أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ (أي ما قبل الحرب) شهد الاقتصاد السوري معدلات نمو قوية وكبيرة تتجاوز الـ٥ بالمئة كنمو اقتصادي حقيقي متبوعاً بعدد من العوامل أولها تحسن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسورية، وثانيها زيادة حجم الاستثمار الخاص في سورية سواء المحلي أم الخارجي الذي قدم إلى سورية بشكل كبير نتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال تلك السنوات، وثالث هذه العوامل استقرار سعر صرف الليرة لفترة من الزمن، وزيادة حجم التجارة الخارجية بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بشق التصدير من حيث الكمية والقيمة والنوعية، أما العنصر الإضافي فهو صفر حجم المديونية الخارجية بشكل كبير، حيث كانت سورية حينها من أقل ١٠ دول في العالم استدانة من الخارج.

حرب شرسة

وحول المرحلة الثانية الممتدة بين عامي ٢٠١١ ونهاية ٢٠١٦، أشار الخليل إلى أن سورية تعرضت إلى حرب شرسة، وتعرضت الكثير من بناها الإنتاجية والتحتية إلى أضرار كبيرة، وكان هناك خسائر كبيرة في رأس المال المادي والبشري، ما أدى إلى انسحاب الكثير من الاستثمارات الخارجية وخاصة في مجال القطاع النفطي، ونتيجة لهذه الظروف كانت سورية طوال هذه الفترة تتعرض لنمو اقتصادي سلبي بالناتج المحلي الإجمالي.

أما المرحلة الثالثة الممتدة بين ٢٠١٧ حتى بداية عام ٢٠٢٠، فقد وصفها الخليل بأنها كانت حيوية بالنسبة للاقتصاد، حيث استعادت عدة قطاعات اقتصادية عافيتها بشكل تدريجي، وعاد النشاط الاقتصادي بشكل أوسع خلال السنوات السابقة، إضافة إلى بعض القطاعات كالصناعات الغذائية والزراعية والدوائية والنسيجية التي شهدت تحسناً أيضاً بنسب معينة، كما انخفضت معدلات التضخم إلى ١٨ بالمئة بعد أن كان المعدل الوسطي يتجاوز ٨٢ بالمئة سنوياً.

وتابع الخليل: «وحققت سورية في عام ٢٠١٩ للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١، نمواً اقتصادياً إيجابياً، وكانت الأمور تسير بشكل إيجابي على المستوى الاقتصادي وإن كان تدريجياً».

خسائر بالجملة

وعن المرحلة التالية التي تشمل عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، قال الخليل: «عام ٢٠٢٢ بدأ بمشكلة تخص أموال السوريين المقدرة بعشرات مليارات الدولارات، والتي كانت في المصارف اللبنانية وتبخرت، ولم يعد يسمح للسوريين بسحب أموالهم المودعة لدى هذه البنوك»، كما شهد هذا العام انخفاضاً في قيمة صرف الليرة أمام الدولار، إضافة إلى جائحة كورونا التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع عليها، وأهم العوامل التي ساعدت بالتخفيف من حجم الأضرار تتمثل بأن سورية تمتلك قطاعاً زراعياً واسعاً، إضافة إلى الاتساع الكبير في أنواع الصناعات الموجودة، وتعدد المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر»، لافتاً إلى أن سورية فضلاً عن ذلك لديها قطاع مصرفي متماسك فرغم كل ما حدث لم يتعرض أي مصرف للإفلاس، كما أنها تمتلك اليد العاملة الخبيرة التي تتميز أينما وجدت، وتمتاز بأنها تمتلك ميزة التنافسية من حيث الأجر، إضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز لسورية، فتم استثمار ذلك من خلال وضع تشريعات مناسبة للاستثمار، حيث يوجد في سورية واحد من أفضل قوانين الاستثمار الموجودة في المنطقة من جهة أنه يمنح حوافز وتسهيلات متنوعة لكل القطاعات، مضيفاً: إن سورية لديها الكثير من الزراعات والصناعات التي تمكنها من الاستغناء بها عن الاستيراد.

إنتاج نفط منخفض

ورداً على طروحات المشاركين في المؤتمر، أكد الخليل أن سورية كانت تنتج في السابق أكثر من ٣٨٥ برميل نفط يومياً كان يستخدم جزء منها للاستهلاك السوري ويصدر الجزء المتبقي ويستخدم القطع الأجنبي الناجم لاستيراد ما تحتاجه سورية، ولكن اليوم على اعتبار أن الكثير منها خارج سيطرة الدولة فأصبح الإنتاج الموجود تحت السيطرة لا يتجاوز ١٧-١٨ ألف برميل نفط يومياً، وهذا يؤثر بشكل كبير بالطبع على قطاع الطاقة الكهربائية نتيجة انخفاض حجم التوريدات النفطية، فلو كان موجود لدى هذا القطاع الفيول والغاز الموجود ضمن الأراضي السورية لكان وضع الكهرباء أفضل بكثير رغم الأضرار التي لحقت بمنشآت توليد الكهرباء، مؤكداً وجود أثر للنقص بقطاع الطاقة على القطاع الاقتصادي ككل وعلى المستوى الخدمي والمعيشي للمواطنين.

وإلى ذلك، اعتبر الوزير الخليل أن القطاع الخاص هو أحد عمادات الاقتصاد السوري، لكونه يمتلك المرونة والقدرة على التحرك وتجاوز العقوبات بشكل أسرع وأكبر، لافتاً إلى أن مساهمة القطاع الخاص في سورية وصلت إلى ثلثي الناتج المحلي في سورية.

وأفاد الخليل بأن سورية تمتلك الكثير من الاتفاقات مع الدول المجاورة والصديقة على المستويين التجاري والاستثماري، فتستطيع سورية من خلال العلاقات التجارية الحصول على احتياجاتها من المواد الضرورية والأولية اللازمة لإنتاج والمواد الجاهزة التي يحتاجها الاقتصاد على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي بشكل عام، كما تستطيع المنتجات السورية الدخول إلى أسواق هذه الدول برسوم جمركية قليلة لتستطيع أن تكون منافسة في تلك الأسواق.

تعزيز المنتجات الزراعية

وفي معرض رده على التساؤلات المتعلقة بالموارد التي تمتلكها سورية، أشار الخليل إلى أنه ضمن القطاع الزراعي عمدت الحكومة خلال الفترة الأخيرة إلى تعزيز المنتجات الزراعية بشكل كبير، فعلى سبيل المثال عززت زراعة كل ما يمكن زراعته من القمح في الأراضي المسيطر عليها، وذلك للتمكن من تأمين جزء من احتياجات سورية من هذه المادة.

وفي رد للوزير على تساؤلات الصحفيين بين الخليل أنه تم خلال هذا المؤتمر لقاء ممثلي المؤسسات العربية في دول أميركا اللاتينية، وكان هناك حوارات في قطاعات مختلفة بمجال السياسة والاقتصاد والتجارة والسياحة والثقافة، وذلك بعد فرصة للتواصل والعمل المشترك من خلال هذه المؤسسات لتعزيز التواصل بين الدول الأم ودول الاغتراب، ما يعزز العلاقات بين هذه الدول ككل، إضافة إلى أهمية هذا المؤتمر لإطلاع هذه المؤسسات على كل المستجدات في الشأن الاقتصادي وغير ذلك، لنقل الصورة بشكل واضح إلى تلك المجتمعات التي يقيمون بها.

المسافة ليست عائقاً

وردّ الخليل على سؤال لـ«الوطن»، أن العلاقات السياسية الجيّدة بين الدول تعد مقدمة لأن يكون هناك علاقات اقتصادية أفضل – في حال وجود الإرادة والرغبة– سواء في الشق التجاري أم الاستثماري، معتبراً أن بعد المسافة الجغرافية بين سورية ودول أميركا اللاتينية ليست بعائق لأن يكون هناك علاقات تجارية واستثمارية مهمة، فعندما تتواجد النية والإرادة التي تم لمسها من الحضور بتعزيز العلاقات الاقتصادية فيكون الدور السوري هنا هو تقديم الفرص المتاحة للاستثمار والنصيحة على مستوى قطاعات الاستثمار والبيئة الاستثمارية المناسبة، والتواصل مع هؤلاء المغتربين ليكون حضورهم وتواصلهم مع سورية من خلال إقامة مشاريع تحظى بالديمومة والإنتاج في سورية وتشغيل اليد العاملة السورية.

ميزان تجاري خاسر

من جهته، بيّن رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري، في تصريح لـ«الوطن» أنه تم خلال المؤتمر الحديث عن الميزان التجاري بين سورية وأميركا اللاتينية الذي يعد لمصلحتها بشكل دائم، وخاصة أن الجانب السوري يستورد أغلبية المواد منها مثل السكر والبن والصوية، لذلك طلب خلال الاجتماع تصدير الصناعات السورية إليها، واقتراح إقامة معارض دائمة في سورية لإعادة افتتاح أسواق جديدة للصناعات السورية، وكان هناك تجاوب من قبل دول أميركا اللاتينية للوقوف مع الجانب السوري في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

وزير الاقتصاد:

- شهد الاقتصاد السوري معدلات نمو كبيرة تتجاوز الـ٥ بالمئة قبل الحرب
- لو لم يكن لدى سورية اقتصاد متماسك ومتنوع لانهارت بعامين فقط
- إنتاجنا من النفط لا يتجاوز ١٧-١٨ ألف برميل نفط يومياً
- لدينا أحد أفضل قوانين الاستثمار في المنطقة
- ضياع أموال السوريين في لبنان وكورونا وارتفاع سعر الصرف أثرت بشدة على الاقتصاد
- القطاع الخاص هو أحد عمادات الاقتصاد السوري وله ثلثي الناتج المحلي